

الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل المخلفات الخطرة

تمتلك الوعي الكافي ولا المعرفة بالمواد والنفايات الخطرة ولا أساليب التخلص الآمن لتلك النفايات، ولا بالتشريعات المنظمة ذات الصلة .



وانطلاقاً من دور المركز وحرصه على دعم الادارة السليمة للمخلفات الخطرة و انفاذ اتفاقية بازل الدولية، فقد رأت الإدارة استطلاع رأى نقاط الاتصال لاتفاقية بازل لتوضيح مدى الوعي بأهمية حصر وإدارة المخلفات الخطرة الناجمة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة جغرافياً ومدى الحاجة الى برامج تدريبية ذات صلة وخاصة أن الحكومة السويسرية والتي قامت بدعم مشروع إدارة المخلفات الخطرة في قطاع الصناعة من منظور دورة الحياة المتكاملة للمواد الأولية-والذي تم تنفيذه بالأردن الشقيقي- على استعداد لدعم تنفيذ دورات تدريبية اقليمية من واقع الوثائق والدروس المستفادة من ذلك المشروع .

وقد بادر المركز الاقليمي في اطار دعمه للدول الأعضاء بتخصيص موارد محدودة من المشروع الفنلندي للدعم الفني لتنفيذ أنشطة تجريبية بالملكة المغربية بالتعاون مع وزارة البيئة والتهيئة الترابية المغربية تهدف الى تقييم الأوضاع ووضع مناهج للإدارة السليمة للمخلفات الخطرة من الصناعات الصغيرة والتقليدية وجرى حالياً اعداد تفاصيل تنفيذ المشروع، بعد أن وافقت لجنة تسيير المشروع على طلب كانت قد تقدمت به المغرب في هذا الشأن .

والمركز يدعو الدول العربية الشقيقة الى الإهتمام بتقييم أوضاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحصر مشاكل المخلفات الناجمة عنها ووضع خطط التحكم والإدارة البيئية السليمة لها، والمركز على استعداد للمشاركة بخبراته في هذا المجال في حدود الموارد المتاحة .

الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الصناعات التي تعتمد بصفة أساسية على استقلالية الإدارة ومحدودية عدد العمال فضلاً عن محدودية رأسمالها واعتمادها على التقنية البسيطة والتنظيم المحدود والتشغيل والإنتاج المنخفض . وتأتي أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أنها تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف البلدان العربية . وغالباً ما تتوزع منشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق التي يستحيل إقامة منشآت كبيرة فيها وقد تنتشر بين التجمعات الزراعية أو السكانية مما يوجب إيجاد وتطبيق نظم للإدارة البيئية السليمة لهذه المنشآت بما في ذلك إدارة المخلفات الخطرة .

وبالرغم من الدور الكبير الذي تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات إلا أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية لم تكن في بؤرة الاهتمام بما يتناسب مع أهميتها تظل تعاني من مشاكل مزمنة حيث تواجه مجموعة من الصعوبات والقصور في مختلف المجالات التنظيمية والفنية والمالية وفي التسويق وغيرها .

وتبقى القضية الرئيسية وهي حصر وإدارة المخلفات الخطرة الناجمة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تفيد الدراسات المبدئية أن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من أكبر مصادر المخلفات الخطرة الصلبة والسائلة وأن الخطورة تأتي خاصة من الانتشار الجغرافي لتلك الصناعات ومن منشآتها التي تعمل بدون تراخيص أو تعمل بموجب تراخيص هنيئة لم يدرج فيها البعد البيئي. كما يزيد المشكلة تعقيداً في كثير من الأحيان أن إدارة مثل هذه المنشآت لا

داخل العدد

- ١- كلمة العدد
- ١- الصناعات الصغيرة المتوسطة
- ٢- ممطر نفايات إمارة الشارقة
- ٢- دور مراكز الإنتاج الأنظف
- ٢- وصلات ومعلومات خاصة بالإدارة السليمة لنفايات الصناعات الصغيرة
- ٢- مشروعات يساهم فيها المركز
- ٢- أنتبه هناك سموم في منزلك
- ٢- أنشطة المركز
- ٢- من كل بلد خير
- ٤- الإدارة البيئية السليمة للمخلفات الطبية
- ٤- فرص للتوظيف

مدير المركز:

أ.د. مرتضى مراد العارف

استشاري المركز:

د. سعيد محمود دحروج

هيئة التحرير:

أ.د. مرتضى مراد العارف

د. سعيد محمود دحروج

د. أشرف المغربي

د. عصام عبد الحلیم مرسى

كلمة المحرر

شهد العقد الماضى تنسيقاً وتعاوناً ملحوظاً بين الدول العربية فى تطوير آليات جديدة للتعامل مع قضاياها وخصاً فيما يتعلق بإدارة البيئية السليمة للمخلفات الخطرة، حيث دأبت نقاط الاتصال القومية لاتفاقية بازل على تنسيق المواقف العربية فى المحافل الدولية. إلا أن واقع التعامل العربى مع قضايا البيئة مازال يعاني من عدم وجود خطط على المستوى الاقليمى وإستراتيجية عامة موحدة للعمل المشترك فى مجالات البيئة والتنمية واعتماد نهج متكامل وكلى إزاء السياسة العامة فى مجال البيئة .

ساهمت الصناعة فى الوطن العربى بشكل كبير فى تدهور الوضع البيئى وتهديد جودة الماء والهواء والتربة. وبما ان قطاع الصناعة فى معظم الدول العربية يعتمد بشكل كبير على الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي غالباً لا تتضمن متطلبات حماية البيئة وتتغلغل داخل المناطق السكنية وبذلك قد تؤدى إلى إعاقة تطبيق الخطط والسياسات البيئية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة .

لذلك فإن ثمة حاجة لاعتماد إستراتيجية الإنتاج الأنظف، على ألا تنصرف إلى مجرد وقف انبعاثات الملوثات وتقليل تيارات النفايات من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإنما تمتد من خفض استهلاك الموارد البيئية وتجنب استخدام مواد خطرة عالية السمية أو ضارة بالبيئة كلما أمكن ذلك، مع رفع كفاءة تصميم المنتجات وطرق إنتاجها، ثم الحد من الانبعاثات والتصرفات والمخلفات أثناء عملية الإنتاج والاستخدام، وتدوير المخلفات، حتى نصل إلى الهدف المنشود وهو معدل تولد نفايات بدرجة صفر .

أ.د. مرتضى العارف

لمزيد من المعلومات برجاء الاتصال

د. أشرف المغربي

د. سعيد دحروج

amoe@baselegypt.org

sdahroug@baselegypt.org

مطمر نفايات إمارة الشارقة : أول مشروع إماراتي في إطار آلية التنمية النظيفة

حالة هوائية جيدة لفترة طويلة من الزمن. وتعمل اللجنة الوطنية العليا لآلية التنمية النظيفة بالإمارات على تشجيع المشاريع الاستثمارية بموجب الآلية سواء من قبل الحكومة أو من قبل القطاع الخاص في الدولة. كما تقوم اللجنة بمتابعة القرارات والمعلومات التي تصدر من المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة المشكل بموجب بروتوكول كيوتو. هذا بالإضافة إلى تنظيم ورش العمل والدورات التدريبية للجهات المعنية لتأهيل الكوادر الوطنية في القطاعين الحكومي والخاص بهدف تعزيز دور آلية التنمية النظيفة.

ومعروفة باسم SWS SMILE WELL SYSTEM ومن أهم مميزات هذه التكنولوجيا أنها تساعد في تحويل المحيط الحيوي داخل مرمرى النفايات وتحويله، حيث أن من أهم المشاكل المرتبطة بتثبيت الروائح الصادرة من البكتيريا هو الحفاظ على نسبة ماء ملائمة في مرمرى النفايات. لذا فإن عملية التهوية المستخدمة في هذه التكنولوجيا تساعد على تخليص وجمع كثير من الملوثات العضوية المتطايرة مما يحد من الأبخرة فوق سطح الأرض ومن ثم تظل منطقة الحفر المهواة في

تم الموافقة على التوصية الفنية المقدمة من اللجنة التنفيذية لآلية التنمية النظيفة بالموافقة على مشروع (مطمر نفايات إمارة الشارقة). والجدير بالذكر بأن آلية التنمية النظيفة المنشأة ببروتوكول كيوتو من أهدافها تنفيذ مشاريع استثمارية بغرض تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. والجدير بالذكر بأن التكنولوجيا المستخدمة في هذا المشروع تعتبر حديثة ومعتمدة من اليابان وألمانيا

دور مراكز الإنتاج الأنظف في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي

مراكز وطنية للإنتاج الأنظف في الأقطار العربية) وقامت بتعميمها على كافة الدول العربية (وزارات الصناعة، وزارات البيئة، غرف الصناعة والتجارة ومراكز البحوث) وذلك لمعرفة مدى اهتمامها بإقامة المركز تمهيدا لعقد ورشة عمل تشارك فيها كل من المنظمة والأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة واليونيب واليونيدو لبحث سبل دعم إقامة هذه المراكز.



كما خصص مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة موضوع جائزته السنوية للعام ٢٠٠٨م لـ (الإنتاج الأنظف). وأعلن المجلس عن فتح باب الترشيح للجائزة مع دعوة الباحثين والمتخصصين والدارسين العرب والمهتمين وكذا المؤسسات الوطنية والعربية المعنية كافة إلى المشاركة المكثفة والإسهام المبدع في هذه المسابقة التي تبلغ جائزتها الأولى عشرة آلاف دولار والثانية سبعة آلاف دولار والثالثة ثلاثة آلاف دولار.

لمزيد من المعلومات برجاء الاتصال
د. أشرف المغربي
amoe@baselegypt.org

البيئي باتحاد الصناعات المصرية من أهم مراكز الإنتاج الأنظف في الوطن العربي حيث يعمل على فتح المجال أمام المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتطبيق إجراءات وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف والالتزام باتباع متطلبات الإدارة البيئية السليمة وإدخال تحسينات على خطوط الإنتاج ليس فقط لضمان تخفيض التكلفة ورفع مستوى الانتاجية وزيادة فرص التصدير إلى الخارج، بل أيضا للحد من الآثار السلبية على البيئة وتحقيق التنمية الصناعية المستدامة. ويعمل المكتب على دعم المنشآت الصناعية بالاستشارات الفنية، ورفع كفاءة القدرات البشرية عن طريق عقد دورات تدريبية للعاملين بالمصانع، وورش عمل لزيادة الوعي البيئي لدى المجتمع الصناعي والتعرف على أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وتطبيقاتها في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة. كما يقدم المكتب قروضا ميسرة لدعم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتقديم التسهيلات الخاصة لتحويلها إلى إنتاج الأنظف. بالإضافة إلى مكتب الالتزام البيئي باتحاد الصناعات المصرية يوجد مركزين للإنتاج الأنظف الأول في تونس والثاني في المغرب.

ونظر الاهتمام بالعمل على تحقيق تنمية صناعية عربية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على البيئة كجزء من مقومات جدوى المشروع وبهدف إنشاء مراكز للإنتاج الأنظف في كل أقطار الوطن العربي وتعميم مفهوم الإنتاج الأنظف في الأوساط الصناعية العربية، قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بإعداد وثيقة مشروع (لانشاء

يعرف الإنتاج الأنظف على أنه استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار عمليات الاستخراج والإنتاج ومواردها وتقنياتها وصيانتها وخدماتها بما فيها المواد والطاقة وخواصها وعناصرها واستخداماتها ونواتجها ومصيرها وذلك لتحقيق عملية إنتاجية حكيمة تحقق الربح والوفر الاقتصادي. كما يعالج المشكلة من الأصل بمسبباتها وليس أعراضها، ولذلك يعتبره البعض على أنه خطوة وقائية متقدمة لإدارة النفايات والتخلص النهائي منها والوصول إلى الأمل المنشود لتحقيق إنتاجية صفر من المخلفات.

على الرغم من الدور الفعال للصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي إلا أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي تواجه العديد من التحديات منها عدم القدرة على الامتثال للتشريعات والالتزامات البيئية أو القصور في توفير احتياجاتها التمويلية. لذلك تعتبر إقامة مراكز للإنتاج الأنظف من الهياكل الداعمة للترويج والتحفيز للتنمية الصناعية المستدامة حيث أنها توفر الظروف المناسبة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في وضع الحلول المناسبة بيئيا واقتصاديا وفنيا لمشاكل التلوث التي قد تنجم عن الصناعات القائمة واقتراح التقنيات الأنظف المتوفرة للمشاريع الجديدة.

وقد استفاد عدد من الدول العربية في هذا المجال من التمويل المقدم لإقامة مراكز الإنتاج الأنظف التي وفرتها الهيئات والمنظمات المانحة والتي تدعم إقامتها في الدول النامية. هذا ويعتبر مكتب الالتزام

وصلات و معلومات خاصة بالإدارة السليمة لنفايات الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخطرة

- www.egyptpsu.com
- www.worldbank.org
- www.arifonet.org

مشروعات يساهم فيها المركز لعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

- مشروع تقييم ووضع منهج للإدارة السليمة للزيوت المرتجعة والمخلفات الخطرة الناجمة عن قطاع البترول والغاز بمدينة حضرموت باليمن.
- مشروعات تجريبية لتأسيس وحدات جرد وطنية بإدارات المخلفات الخطرة بمصر والسودان وسوريا.
- مشروعات تجريبية لتقييم واقتراح منهج الإدارة السليمة لمشكلة المخلفات الإلكترونية والكهربائية بالملكة العربية السعودية ومصر والأردن والجزائر.

انتبه هناك سموم في منزلك

يعتقد البعض أن مصادر تلوث البيئة وما ينجم عنه من أخطار على صحة الإنسان موجودة خارج المنزل فقط ولكن الحقيقة أن الملوّثات داخل المنزل أخطر بكثير وتتضاعف عدة مرات. تشير بعض الدراسات إلى أن معظم حوادث التسمم المنزلية تقع نتيجة وجود مخلفات خطيرة في المنزل إما بسبب التعامل الغير سليم مع تلك المخلفات أو الجهل بخطورتها. لذلك يجب التحكم في النفايات المنزلية الخطرة حيث أن الاحتفاظ بها في المنزل والتخلص منها بواسطة أكياس القمامة قد يكون له آثار سلبية وضارة على الصحة العامة والبيئة.

تحتوي المخلفات المنزلية على مواد خطيرة متعددة المصادر مثل المبيدات الحشرية والزراعية وسم الفئران ومواد التنظيف والمواد المطهرة مثل الفينيك والكلور والديتول والفورمالين ومساحيق

الغسيل والمواد الكيميائية والأحماض التي تستخدم في تنظيف الحمامات والمرافق الصحية وتسليك مجاري الصرف الصحي. كما تشمل المخلفات المنزلية الخطرة على متبقيات الدهانات والطلاء والمواد الكيميائية المذيبية لها مثل النثر وأيضا العبوات المضغوطة (spray aerosols) مثل العطور والمبيدات وعبوات إعادة ملء ولاعات البوتاجاز وغيرها. هذا بالإضافة إلى زيوت الطعام المستهلكة وبطاريات الشحن الجافة والمخلفات الكهربائية والإلكترونية.

وهناك تيار آخر من النفايات الخطرة المنزلية هو تيار النفايات المنزلية الطبية مثل الأدوية منتهية الصلاحية والحقن وسرنجات الأنسولين والتي تستخدم بكثرة من قبل أغلبية مرضى السكر وعبوات الراهم التي تحتوي على بقايا من المعادن الثقيلة، والمخلفات الطبية الكيماوية السائلة مثل المطهرات وسوائل التعقيم المستخدمة في تنظيف الجروح البسيطة مثل اليود والميكروكروم وغيرها وأيضا قطع الشاش والقطن والضمادات الملوثة بعد استخدامها في علاج الجروح والحروق هذا بالإضافة إلى بقايا المعادن الثقيلة والتي تنتج من تكسر بعض الأدوات الطبية بالمنزل والمحتوية على الزئبق مثل الترمومتر وأجهزة قياس ضغط الدم. كما أن أدوات التجميل التي تستخدمها بعض النساء

(cosmetics) ومادة الأسيوتون التي تستخدم لإزالة طلاء الأظافر تعتبر من المخلفات المنزلية الخطرة. وأيضا حافظات الأطفال المصابين بأمراض البكتيريا العوية والقوط الصحية لنساء مصابات بفيروسات الدم تعتبر من ضمن المخلفات الطبية المنزلية الخطرة.

وعلى هذا الأساس فإن النفايات الخطرة المنزلية تتطلب عناية خاصة عند التخلص منها حيث أن التخلص الغير آمن لهذه المخلفات سواء بالمجاري أو على الأرض أو مع الفضلات الأخرى ينتج عنه إخطار عديدة وقد يؤدي ذلك إلى تلوث الماء والهواء والتربة، وكذلك التأثير على الصحة العامة.

لذلك يجب فصل المخلفات

المنزلية الخطرة عن غيرها في أكياس مستقلة حتى يسهل التعامل معها من خلال الأجهزة

العنية بمعالجة تلك المخلفات والتخلص النهائي منها وفصل المخلفات الخطرة كالأدوية المنتهية الصلاحية والحقن والسرنجات وغيرها في أكياس خاصة لتجنب أضرارها وما ينجم عنها من أخطار.

تبدأ الإدارة البيئية السليمة للمخلفات المنزلية الخطرة من المنزل حيث يمكن التقليل من شراء المنتجات التي تحتوي مواد خطيرة واستعمال بدائل عنها تفي بالغرض. كما يجب التخلي عن بعض العادات السيئة والتي تتمثل في الاحتفاظ بالأجهزة الكهربائية والإلكترونية القديمة الخربة، كما يجب أن تبقى المواد الخطرة بنفس العبوة المخططة لها وعدم إزالة الملصقات عنها طوال فترة الاستعمال على الأقل ويحذر من مزج الكميات المتبقية من المواد الخطرة بعضها مع البعض، لأن هذه المواد يمكن أن تتفاعل وتسبب تفاعلات كيميائية خطيرة وسامة وحرارة في بعض الأحيان ويجب التقيد بتعليمات الاستعمال وطرق التخلص المتوفرة على المادة المنتجة، وإذا لم توجد تعليمات يجب الاتصال بالجهات المعنية للنصح والإرشاد في هذا الخصوص.

لمزيد من المعلومات برجاء الاتصال
د. أشرف الغربي
amoe@basegypt.org

من كل بلد خبر

الأردن: تم حديثاً افتتاح ثلاثة مصانع لتدوير النفايات في المنطقة الحرة/الزرقاء ضمن منظومة مواجهة الاعتداءات على البيئة.

الإمارات: نظمت بنجاح للعام الثاني عشر على التوالي جمعية الإمارات للفوض بالتعاون مع المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج للأمم المتحدة للبيئة (UNEP- ROWA) ووزارة البيئة والمياه بالإمارات ضمن حملة النظافة العربية. بلغت كمية النفايات التي قُامت بجمعها فرق الفوض والمجموعات التطوعية والهيئات البيئية المشاركة بحملة النظافة العربية إثنًا عشر طن من النفايات البحرية.

فلسطين: اتهم رئيس سلطة البيئة الفلسطينية إسرائيل بدفن عشرات آلاف الأطنان من النفايات السامة في الأراضي التي تم إخلؤها من قطاع غزة. ففي محيط مستعمرة غوش قطيف وحدها تم دفن ٥٠ ألف طن من النفايات الخطرة الصلبة والسائلة.

لبنان: تتفاقم مشكلة النفايات في لبنان في ظل غياب أي استراتيجية لحل هذه الأزمة التي وصلت إلى طريق مسدود خصوصا وان مكب الناعمة المخصص لكب نفايات جبل لبنان وبيروت لم يعد يستوعب المزيد منها.

السعودية: كمية النفايات المنزلية التي تنتجها المملكة العربية السعودية سنويا تقدر بنحو ١٢ مليون طن، وتحتوي هذه النفايات على كمية كبيرة من المخلفات الخطرة.

تونس: تبدأ بتنفيذ خطة وطنية لمكافحة النفايات البلاستيكية. وضعت الوكالة الوطنية التونسية لحماية المحيط برنامج عمل وطني يهدف إلى تحث المواطن وتوعيته لأهمية الحفاظ على المنظومة البيئية بمكوناتها المختلفة وإطلاعها على الخطوط العريضة المتصلة بالتصرف في النفايات البلاستيكية من حيث الاستهلاك والتوليد والتجميع وإعادة التصنيع.

سوريا: توصيات مهمة تتبناها ندوة إدارة نفايات الرعاية الصحية في حلب.

أنشطة المركز في النصف الأول من عام ٢٠٠٧

❖ الجلسة التدريبية للإدارة السليمة للمخلفات الإلكترونية والكهربية

13-12 مارس ٢٠٠٧ - القاهرة

❖ الاجتماع الثاني للجنة تسيير مشروع المركز الإقليمي الممول من الحكومة الفنلندية.

15-14 مارس ٢٠٠٧ - القاهرة

❖ الورشة التدريبية الإقليمية لبناء القدرات لتطبيق الدليل المنهجي لاتفاقية بازل الدولية لإجراء جرد وطني للمخلفات الخطرة والانشطة المنتجة لها.

19-17 يونيو ٢٠٠٧ - القاهرة

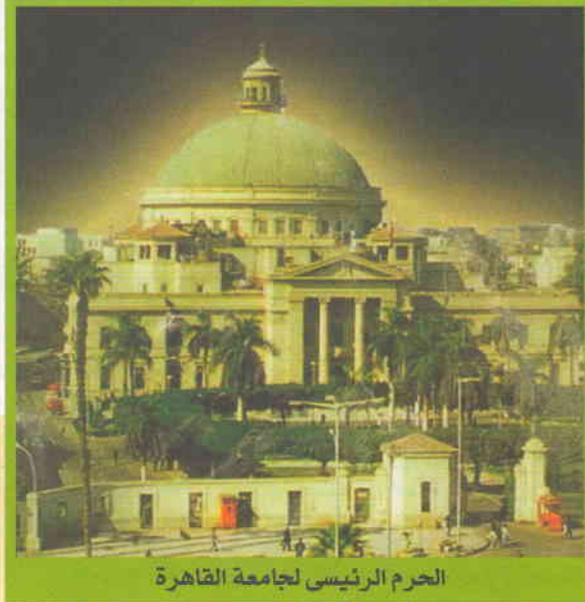
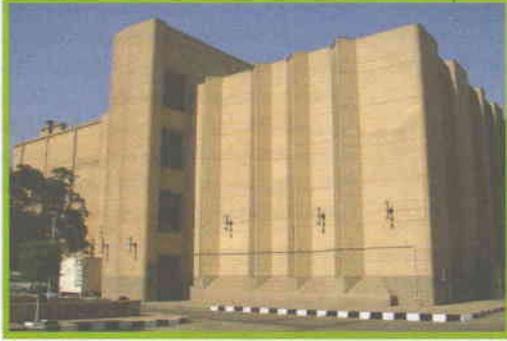
❖ الجلسة التدريبية لاعداد خطة تنفيذية لجرد وطني للمخلفات الخطرة لمصر والسودان وسوريا.

20 يونيو ٢٠٠٧ - القاهرة

❖ ورشة العمل الإقليمية لاستراتيجيات وسياسات الإدارة السليمة للمخلفات الخطرة.

29-31 يولية ٢٠٠٧ - القاهرة

جامعة القاهرة



الخرم الرئيسي لجامعة القاهرة

مركز إتفاقية بازل الإقليمي

للتدريب و نقل التكنولوجيا للدول العربية- مصر

E-mail: basel_cairo@baselegypt.org

مركز جامعة القاهرة للحد من المخاطر البيئية الجيزة مصر

تليفون: + ٢٠٢ ٣٥٧١٩٦٨٨ فاكس: + ٢٠٢ ٣٥٧١٧٥٦٥

البريد الإلكتروني: E-mail: cairo_cehm@hotmail.com

الإدارة البيئية السليمة للمخلفات الطبية



المخلفات المنزلية في خلايا عادية غير مصممة للنفايات الخطرة. بعض المستشفيات، وهي قليلة، تمتلك محارق خاصة بها معظمها قديمة ولا تستوفي الشروط الصحية والبيئية و في الغالب لا تعمل بدرجات الحرارة المطلوبة مما يؤدي إلى انتشار ملوثات الهواء في المناطق المحيطة بها مثل الزئبق والديوكسين المسرطن الذي ينتج عن محارق النفايات الطبية .

الكبد القومي - جامعة المنوفية - مصر، حيث تم إنشاء نظام إدارة متكامل للمخلفات الطبية للمعالجة الآمنة والتخلص السليم من مخلفات المستشفيات .

لمزيد من المعلومات برجاء الاتصال

د. سعيد دحروج د. أشرف الغربي

sdahroug@baselegypt.org amoe@baselegypt.org

فرص للتمويل

** لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) .

** منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة .

** الوكالة الكندية للتنمية الدولية .

** مرفق البيئة العالمي .

** التعاون الألماني للتنمية - التعاون الفني الألماني .

** بنك اليابان للتعاون الدولي .

** الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - في مصر .

** جامعة الدول العربية .

** بنك الإستثمار الأوربي .

إن التخلص غير الآمن من نفايات الرعاية الصحية، يضع جميع أفراد المجتمع أمام مخاطر جسيمة مما دعا العديد من الدول العربية إلى وضع لوائح وقوانين صارمة تنظم عملية فرز وجمع ونقل والتخلص من المخلفات الطبية. و في الوقت الراهن أصبحت الهيئات البيئية والمسؤولين عن شؤون البيئة أكثر قناعة بعدم جدوى استخدام المحارق كوسيلة للتخلص من النفايات الطبية علاقتها المباشرة بتلوث الهواء بمركبات الديوكسين وأشباه الديوكسين المسرطنة.

وقد أصبح من الضروري تحريك التمويلات والاستثمارات نحو الإدارة البيئية السليمة للنفايات الطبية حيث يعتبر الاستثمار في ميدان تدبير النفايات الصحية استثمارا في صحة المواطنين .

استخدام تقنيات أخرى غير الحرق للتخلص من النفايات الطبية مثل عمليات التعقيم والتي تشمل التعقيم بالبخار تحت الضغط، التعقيم بالماء تحت الضغط، التعقيم بالبخار عالي الحرارة، التطهير بالحرارة الجافة، التطهير الكيميائي، الموازنة بواسطة المعدنة، تعقيم النفايات بواسطة المعدنة، استخدام الميكروويف، استخدام الأشعة بالذبذبات الراديوية ، كل هذا يعمل على قتل الميكروبات بمختلف أنواعها من بكتيريا وفيروسات وفطريات وكذلك أطوارها المقاومة للعوامل البيئية .

و من قصص النجاح في إدارة المخلفات الطبية في الوطن العربي نذكر منها على سبيل المثال معهد

في العقديين الأخيرين ازداد الوعي على مستوى العالم بمخاطر ما يعرف بالمخلفات الطبية وازدادت الدراسات للبحث عن طرق سليمة آمنه للتخلص من تلك النفايات لسلامة العاملين والمرافق الصحية والأفراد المحيطين والبيئة بصفة عامة لما قد تسببه من أضرار وأوبئة سريعة الانتشار. المخلفات الطبية الناتجة عن العناية الصحية بالمرضى في المستشفيات أو المخلفات



الطبية الناتجة عن عمليات التشخيص أو التحاليل الطبية بمعامل والمختبرات الطبية تحتوي على كميات كبيرة من المواد الخطرة المعدية ذات الآثار الصحية الضارة للأفراد العاملين والمحيطين لهم وأحيانا كثيرة للمرضى أنفسهم فتسبب لهم أمراض أخرى غير التي دخلوا بها لذلك المرفق. هذه المخلفات تحتوي على مواد معدية من ميكروبات وفيروسات سريعة الانتشار ومواد حادة ملوثة بسوائل المرضى وأيضا لاحتوائها على مواد كيميائية خطيرة على الإنسان وقد تسبب طفرات وتشوهات للأحياء بالبيئة المحيطة .

أظهرت الدراسات الحديثة إن معظم المستشفيات الموجودة بالدول العربية سواء الخاصة منها أو العامة لا تقوم بفرز نفاياتها الطبية ويتم التخلص منها إما بالحرق في الهواء الطلق أو الطمر في مكبات عشوائية أو الدفن في مدافن النفايات البلدية مع